

موقف الحزب الشيوعي التونسي من التجربة الاشتراكية الدستورية

١٩٦٤-١٩٧٠

أ.م.د. سعد توفيق عزيز البزاز *

تأريخ القبول: ٢٠٢٠/٤/١٩

تأريخ التقديم: ٢٠٢٠/١/٢٠

المخلص:

تأسس الحزب الشيوعي التونسي عام ١٩٢١ اذ تعرض اعضائه الى عدة مضايقات واعتقالات من قبل سلطات الاحتلال الفرنسي وقد مارس نشاطاته الى جانب الحركة الوطنية لغاية استقلال تونس عام ١٩٥٦ حيث أيد الحزب الشيوعي كل إجراءات الحكومة التونسية المستقلة ، ولاسيما تأميم القطاعات الاقتصادية الكبرى كالنقل، الكهرباء، المياه، والمناجم، وكذلك الإصلاحات في الميدان الزراعي، مثل حل الأحباس وتأميم جزء من أراضي المعمرين الفرنسيين. إلى جانب المواقف الإيجابية التي اتخذها الحزب من السلطة التونسية الفتية، فقد انتقد المظاهر السلبية، التي بدأت في الظهور بعد الاستقلال ، وسيما قصة استنثار البرجوازية التونسية بنتائج النضالات الوطنية للشعب التونسي، ومحاولات الهيمنة والتفرد بالسلطة، وإفراز سياسات معادية للفئات الشعبية. ولم يكن ذلك بمعزل عن دعوات الحزب إلى إرساء تقاليد ديمقراطية في البلاد من حيث المحافظة على التعددية السياسية، وخاصة أن الحزب الشيوعي كان القوة السياسية الوحيدة المعارضة في البلاد آنذاك، أو من خلال المشاركة في الحياة الديمقراطية ممثلة في البرلمان والانتخابات البلدية، فقد شارك الحزب في الانتخابات التأسيسية للمجلس النيابي منذ عام ١٩٥٦، ثم شارك في الدورة التشريعية التالية عام ١٩٥٩، وفي الانتخابات البلدية التي تمت في البلاد على الرغم من المضايقات المتعددة التي قامت بها أجهزة السلطة ضده وقد اتخذ النظام السياسي في تونس محاولة اغتيال الرئيس الحبيب بورقيبة حجة لايقاف نشاط الحزب واعتقال اعضائه عام ١٩٦٣ .

* قسم التاريخ/ كلية الآداب/ جامعة الموصل.

انتقل الشيوعيين الى العمل السري وتركزت جهودهم بعد عام ١٩٦٣ الى المحافظة على وحدتهم الأيديولوجية والسياسية عبر مقاومة الانحرافات اليمينية واليسارية التي برزت داخله وكان هدف الشيوعيين في تلك الحقبة توعية الشعب التونسي والنضال من أجل اقرار الديمقراطية والتخلي عن السياسة الرأسمالية التي اتبعتها الحكومة التونسية وصولاً الى عام ١٩٧٠.

نبذة عن الحزب الحزب الشيوعي التونسي:

نشأ الحزب الشيوعي نشأه استعمارية منذ مطلع عشرينيات القرن العشرين بإعتباره فرعاً من فروع الحزب الشيوعي الفرنسي، على الرغم من القرار الذي اتخذته ناشطوه العرب بتونس الحزب الا ان سياسة الحزب انبنت على مقولة الاتحاد بين تونس وفرنسا وربط مستقبل الشعب التونسي بالشعب الفرنسي فاتخذ الحزب الشيوعي مواقف سلبية من حركات التحرر الوطني السلمية والمسلحة واصفاً اياها بالارهابية.

تعود بداية ظهور الخلايا الشيوعية في تونس نهاية الحرب العالمية الاولى اذ انتقلت الدعاية الشيوعية الى تونس عبر الجاليات الاوربية المقيمة فيها^(١)، فلم تلبث اصداء الثورة البلشفية ان بلغت اسماع الشباب التونسي امثال محمد نعمان وحسن فلاتي^(٢)، حتى انضموا للحزب الشيوعي وكان من شروط انضمام كل حزب شيوعي الى الاممية الثالثة : ((ان يكشف القناع بدون هواده عن تصرف امبريالي بلاده في المستعمرات، ويطالب بطرد امبريالي الوطن الام من المستعمرات ويغذي في قلوب عمال البلاد عواطف اخوية حقا

(١) ظهرت الشيوعية في روسيا بعد الثورة البلشفية او كما يطلق عليها ثورة اكتوبر عام ١٩١٧ لتنتقل بعدها أي الشيوعية او الماركسية الى دول اوربا ثم الى الدول العربية ومنها تونس فقد قام الحزب على يد الفرنسيين، وبعدها دخلت الكوادر العربية .

(٢) كان محمد نعمان وحسن فلاتي من اعضاء الحزب الاشتراكي الفرنسي الذي يعمل في تونس، اجتمع اعضاء هذا الحزب في مدينة تور بفرنسا نهاية عام ١٩٢٠ ليختار اغلبية اعضاء الحزب الاشتراكي الفرنسي الانضمام الى الاممية الثالثة (الشيوعية). للمزيد ينظر: علي المحجوبي، جذور الحركة الوطنية التونسية ١٩٠٤-١٩٥٤، ترجمة عبد الحميد الشابي، بيت الحكمة، (تونس، د،ت)، ص٢٠٦.

تجاه سكان المستعمرات الكادحين والوطنيين المضطهدين ويديم بين فرق الوطن الام العسكرية شغبا متواصلأ ضد كل انواع الاضطهاد للشعوب المستعمرة ((^(١)).

نشطت الخلايا الشيوعية قبل انعقاد مؤتمرها الاول بضاحية حلق الوادي في العاصمة تونس في ١٨/كانون الاول/ ١٩٢١ ، نتويجأ لجملة انشطتها في المجال الدعوي والذي ظهر ابرزه في اصدار العديد من الصحف اهمها:(حبيب الامة -حبيب الشعب -المظلوم -البصير) والتي اخذت على عاتقها مهمة نشر الدعاية الشيوعية في الاوساط الشعبية (^(٢)).

واجه الحزب الشيوعي مهمة صعبة في نشر افكاره في الاوساط السياسية بوجود الحزب الحر الدستوري القديم الذي تأسس على يد عبد العزيز الثعالبي وملئ الفراغ السياسي والايديولوجي بين فئات المجتمع التونسي، فالحزب الشيوعي قائم على فكرة الصراع بين الطبقات في اوربا وهذا لن ينجح في تونس في ظل مجتمع عربي مسلم ناشئ على فكر ديني وحضاري وثقافي مشترك ،وهذا الامر فهمه قادة الحزب الشيوعي فالمجتمع التونسي لايتبنى فكرة اممية ثورية الا اذا نجحت في التعبير عن طموحه من خلال الاستقلال الوطني وفعلاً جندت الراي العام العمالي والشعبي عن طريق صحفها : فالمستقبل الاجتماعي قالت: ((ان الاستقلال يمثل خطوة عن طريق مسيرة البرولتاريا في اتجاه المجتمع الشيوعي)) (^(٣)).

وجلبت الكوادر العمالية التونسية الى مواقع المسؤولية وفقاً لمبدأ تونسنة الحزب وتعريبه فبعد ان كانت القيادة التنظيمية والسياسية بأيدي الفرنسيين مؤسسي الحزب وهم : (رويبر لوزون وبول فندوري وبواتار تم التوسيع النسبي للقاعدة العربية وهم محمد بلحسين وبن عيسى بن الشيخ احمد في شباط ١٩٢٢ .اما اللجنة المركزية فتكونت من : (عبد العزيز

(١) المحجوبي، المصدر نفسه، ص٢٠٧.

(٢)فايز سارة، الاحزاب والحركات السياسية في تونس ١٩٣٢-١٩٨٤، مكتب الخدمات الطباعية، (دمشق، ١٩٨٦)، ص١٣٥.

(٣)عبد الحميد الاقرش، الحركة العمالية التونسية ١٩٢٠-١٩٥٧، مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، (دمشق، ١٩٨٨)، ص٣٠-٣٣.

محبوب والمختار العياري وهؤلاء كان لهم دور كبير في الحركة العمالية والنقابية التونسية ومحمد اسكندر ومحمد بن شريف واحمد بن ميلاد ومحمد بورقيبة ومحمد بن جعفر ومحمد الخديري وصمويل غزلان). اما المكتب القيادي فيتكون من : (محمود بورقيبة والطاهر بو دمعة). لكن سلطات الاحتلال الفرنسي قامت بمنع هذه الصحف وتعطيلها ، بداية عام ١٩٦٢ حيث صدر مرسوم يقضي بمنع الدعاية الشيوعية باللغة العربية^(١).

لم يكن الاستقلال الوطني من اولويات الحزب الشيوعي. بل كانت اولوياته محاربة الفاشية والنازية والبقاء تحت التبعية الفرنسية خاصة في بداية ثلاثينات القرن العشرين والحرب العالمية الثانية، حاول الحزب الشيوعي قيادة الحركة العمالية والنقابية في تونس والتحدث باسمها الا ان قادة الحركة وهم محمد علي الحامي رئيس جامعة عموم العملة التونسية وفرحات حشاد الامين العام للاتحاد العام التونسي للشغل رفضوا ذلك. عمل الحزب الشيوعي على المشاركة في النضال الوطني التونسي مع الاتحاد العام التونسي للشغل والحزب الحر الدستوري الجديد بقيادة الحبيب بورقيبة.

اقصى الحزب الحر الدستوري التونسي الحزب الشيوعي من الحياة السياسية بعد الاستقلال رغم تأييد الحزب الشيوعي الاجراءات التي اتخذها زعيم الحزب الحر الدستوري الحبيب بورقيبة في قيادة تونس ،حيث اتخذ الاخير حجة محاولة الانقلاب عليه عام ١٩٦٣ ليصدر قراراً يحظر فيه عمل الاحزاب سياسياً ليقود البلاد حزب واحد وهو الحزب الحر الدستوري الجديد.

مرحلة العمل السري للحزب الشيوعي التونسي ١٩٦٢-١٩٧٠:

في أواخر عام ١٩٦٢ قامت في تونس محاولة انقلابية على الرئيس الحبيب بورقيبة^(٢) من جانب بعض اليوسفيين^(١) ، حيث انتهز النظام التونسي هذه الفرصة ليقوم

(١) الاقرش، المصدر نفسه، ص ٣٤-٣٥.

(٢) الحبيب بورقيبة : ولد الحبيب بن علي بورقيبة في ٣/اب/ ١٩٠٣ في عائلة متواضعة بحي الطرابلسية في مدينة المنستير الساحلية سافر الى باريس ودرس القانون في معهد كارنو ، ثم عاد الى بلاده عام ١٩٣٠ ليمارس مهنة المحاماة والصحافة واصر في تونس صحيفة صوت التونسي ، ثم صحيفة العمل التونسي ، ثم انخرط في العمل السياسي ضمن نشاط الحزب الحر الدستوري التونسي عام ١٩٣٢ ، لكنه

بحظر نشاط الحزب الشيوعي التونسي بتاريخ ٨ /كانون الثاني/ ١٩٦٣ وبقية الاحزاب التونسية في البلاد الى نظام الحزب الواحد . وكان قرار الحكومة التونسية بإلغاء التعددية الحزبية واعتماد نظام الحزب الواحد في إدارة الدولة ، ترك أثراً كبيراً على نشاط الحزب الشيوعي ، لاسيما إن أغلب الشيوعيين اعتقدوا بأن قرار حظر نشاط الحزب الشيوعي ، مؤقت بسبب الأوضاع التي كانت تمر فيها تونس آنذاك ، إلا أن خطاب الحبيب بورقيبة في ٩/اب/١٩٦٣ الذي ألقاه أثناء افتتاحه ملتقى اطارات الشباب حسم امر حظر الحزب بشكل نهائي والذي جاء فيه : ((إن الواقع والظروف الحالية جعل قيام حزب آخر أمراً غير معقول)) ، كان الخطاب بمثابة رصاصة الرحمة للشيوعيين وفرض الأمر الواقع ، فعملوا جاهدين إلى التخفيف من وطأة الإجراءات المتخذة ضدهم ، ومطالبة النظام بإيجاد صيغة

انقلب على القيادة القديمة للحزب التي كان يتولاها عبد العزيز الثعالبي ، وانشأ الحزب الحر الدستوري الجديد. قامت السلطات الفرنسية بإعتقاله عام ١٩٣٤ ونفيه هو وعدد من قادة الحركة الوطنية التونسية خارج تونس واطلق سراحه من قبل الالمان اثناء احتلال المانيا لفرنسا عام ١٩٤٢ . ثم منحت فرنسا تونس استقلالاً داخلياً عنها عام ١٩٥٥ ، ليصبح بعد ذلك اول رئيس لتونس عام ١٩٥٦ . حسونة مصباحي: رحلة في زمن بورقيبة، دار افاق للنشر، (تونس، ٢٠١١)؛

Dictionnaire Encyclopedique, Larousse, 17, rue du Montparnasse ets 114, Paris, vie 1981, p.1182 ؛ Michel Mourre, Dictionnaire Dhistoire Universelle , Bordes, 1981, p.191.

(١) اطلق هذا المصطلح على اتباع صالح بن يوسف وهو زعيم وسياسي تونسي ولد في مدينة جربة التونسية عام ١٨٨٩ ينحدر من اسرة برجوازية اكمل دراسته الابتدائية والثانوية في توس ثم التحق عام ١٩٣٠ بفرنسا ليدرس في كلية الحقوق بجامعة السوربون عاد الى تونس وعمل في سلك المحاماة عام ١٩٣٦ ، اعتقل عدة مرات من قبل السلطات الفرنسية لنشاطه السياسي واصبح الامين العام للحزب الحر الدستوري التونسي ، عارض سياسة الحبيب بورقيبة الرامية الى التفاوض مع فرنسا للحصول على الاستقلال ، الا انه رفض التفاوض وفضل مواصلة النضال ضد المحتل الفرنسي للحصول على الاستقلال ، رفض الاتفاقيات الموقعة مع فرنسا وواصل الكفاح ضد فرنسا الامر الذي ادى الى وقوع صدامات مسلحة مع الحبيب بورقيبة الا ان احمد بن صالح هرب الى ليبيا ومنها الى المانيا ليتم اغتياله بالتعاون مع صديقة وزوجة الحبيب بورقيبة وسيلة بنت عمار عام ١٩٦١ في المانيا. للمزيد ينظر: نعمة بحر فياض الحمداني، صالح بن يوسف ودوره السياسي في تونس ١٩٣٤-١٩٦١، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية التربية جامعة تكريت، (العراق، ٢٠١٢)؛ لذا سمي اتباعه باليوسفيين

جديدة تمكنهم من المشاركة السياسية في ظل نظام الحزب الواحد ، إذ وجه محمد النافع الامين العام للحزب الشيوعي (١) ،رسالة إلى الحبيب بورقيبة في ١٠ /أب /١٩٦٣ ، أكد فيها مساندة حزبه للحزب الدستوري(٢) ، والمضي في جميع مساعيه الإيجابية كما برر في رسالته الى ان الحزب الشيوعي ليس لديه أي مطامع سياسية بالسلطة ، وطالب السماح للشبيوعين بممارسة نشاطاتهم لان ذلك يزيل حالة التوتر السياسي داخل تونس(٣).

الا ان الرئيس الحبيب بورقيبة لم يعطي للرسالة اهمية كذلك جاءت عملية حظر نشاط الحزب الشيوعي وصحافته مرافقة لشن حملة اعتقالات واسعة ضد ارادة الحزب وكوادره. فتم اعتقال كل من محمد حرمل(٤)،وعبد الحميد بن مصطفى(١) ، والهادي نويرة(٢) ، و توفي

(١)محمد نافع:ولد عام ١٩١٧ في مدينة جندوبة انضم الى الحزب الشيوعي عام ١٩٤٦ شارك في تاسيس الاتحاد العام التونسي للشغل وشارك في نضال اليسار التونسي قبل عام ١٩٥٥ ،واشرف على نشاط الحزب الشيوعي اثناء مدة الحظر ،كما شغل منصب الامين العام للحزب الشيوعي .للمزيد ينظر نعمة بحر فياض الحمداني،موقف الاحزاب والقوى المعارضة من التطورات السياسية والداخلية في تونس ١٩٦٤-١٩٨٧ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية التربية جامعة تكريت،(العراق،٢٠١٩)،ص١٠٢ .

(٢)الحزب الحر الدستوري الجديد، تاسس هذا الحزب عام ١٩٣٤وهو امتداد للحزب الحر الدستوري القديم الذي انشق عنه بسبب اعتماد الحزب الدستوري القديم على سياسة التدرج في تحقيق المطالب للتحرر والاستقلال وقد انتخب محمد الماطري رئيساً للحزب الدستوري الجديد والحبيب بورقيبة الامين العام له.للمزيد ينظر زاهية قدورة ،تاريخ العرب المعاصر،دار النهضة العربية، (بيروت،١٩٨٥)، ص٤٧٩ .

(٣)الحمداني، موقف احزاب المعارضة...ص١٠٠ .

(٤)محمد حرمل : ولد في تونس العاصمة عام ١٩٢٩ من أسرة حرفية ، تلقى تعليم مزدوج بين التعليم الإسلامي في المدرسة الصادقية ، والعصري الحديث في معهد اليسي كارنو ، أحد أبرز القياديين في الحزب الشيوعي التونسي ، أنضم إلى الحزب الشيوعي وهو لا يزال طالباً في المدرسة الصادقية عام ١٩٤٥ بعمر ستة عشر عام سافر إلى مسكو بعد حظر الحزب الشيوعي بعد الحركة الانتقالية عام ١٩٦٣ ، شغل منصب الأمين العام الحركة التجديد بين عامي ١٩٩٣ - ٢٠٠٧ توفي في ١٨ أيلول ٢٠١١ ودفن بمقبرة الجلاز . للمزيد بنظر : فايز سارة ، الاحزاب والحركات السياسية في تونس ١٩٣٢-١٩٨٤ ،مكتب الخدمات الطباعية، (دمشق،١٩٨٦)، ص٣٧٤ .

حسن السعداوي^(٣)، الذي توفي في أحد مراكز الأمن التونسي نتيجة التعذيب فيما حكم على العديد من الشيوعيين بالسجن لسنوات عدة، ونتيجة لقمع الحريات السياسية فرض نظام الحكم في تونس رقابة تامة على المنظمات الجماهيرية، وبالأخص الاتحاد العام التونسي للشغل، كما اقدم الحزب الدستوري في اجتماع المجلس القومي التابع له في اذار ١٩٦٣ على اعتبار جميع المنظمات الجماهيرية ضمن خلايا الحزب الدستوري وتحت امرته وتمثل ذلك في تطبيق سياسة الحزب^(٤).

(١) عبد الحميد بن مصطفى: لم اجد معلومات كافية عن هذا القيادي اليساري المعروف في تونس، الا انه معروف بنضاله من اجل الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية وارساء القيم الوطنية توفي في ٢٩/ايلول/٢٠١٧. انباء تونس، وفاة القيادي عبد الحميد بن مصطفى، الشبكة العالمية للمعلومات، [www. Kapitalis.com](http://www.Kapitalis.com) .

(٢) ولد في ٥ /نيسان/ ١٩١١ بمدينة المنستير لأسرة ميسورة وتلقى تعليمه الابتدائي بمسقط رأسه إلا أنه لم يتمكن من مواصلة تعليمه بالمدرسة الصادقية بالعاصمة فتابع تعليمه الثانوي بمدينة سوسة. أصبح في اب عام ١٩٥٤ وزيرا للتجارة في حكومة الطاهر بن عمار ثم وزيرا للمالية في حكومة الحبيب بورقيبة الذي كلفه بإنشاء البنك المركزي التونسي الذي شغل به منصب المحافظ منذ تأسيسه في عام ١٩٥٨ إلى عام ١٩٧٠. ثم عين نوييرة وزيرا أولا (رئيس وزراء) في ١٩٧٠ وكلفه بمهمة إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني. شغل نوييرة المنصب لعشر سنوات والتي تميزت بنجاح اقتصادي كبير وتحسن للأوضاع الاجتماعية غادر الهادي نوييرة الحياة السياسية نهائيا في ٢٣ /نيسان/ ١٩٨٠ بعد إصابته بجلطة دماغية توفي في ٢٥ /كانون الثاني/ ١٩٩٣ ودفن بمسقط رأسه بالمنستير. للمزيد ينظر: سعد توفيق عزيز البزاز، تونس والجزائر دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر، دار نون للطباعة والنشر والتوزيع، (الموصل، ٢٠١٧)، ص ٥٩.

(٣) حسن السعداوي، كرس حياته لخدمة قضايا العمال والعدالة الاجتماعية والتحرر الوطني، عمل في الحزب الشيوعي عضواً في مكتبه السياسي عام ١٩٤٦ لغاية حل الحزب عام ١٩٦٣، توفي في ١٢/شباط/ ١٩٦٣ في احد مقرات الشرطة في ظروف غامضة. للمزيد ينظر: انباء تونس، ذكرى حسن السعداوي المناضل النقابي، الشبكة العالمية للمعلومات على الموقع، www. Kapitalis.com . ٢٠١٦،

(٤) سارة، المصدر السابق، ص ١٤٢.

توصلت الفئات الوسطى، التي امتلكت سلطة الدولة، إنشاء القطاع العام والاعتماد على الدولة في الحقل الاقتصادي، للخروج من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، التي عاشتها تونس منذ العام ١٩٦٢، وفي سبيل تشكيل أساس مادي لسلطتها السياسية، وكرد فعل مباشر في الوقت عينه، على الضعف البنوي للبرجوازية التقليدية. كان انتهاج الدولة لسياسة التخطيط في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، علما بان الحكم التونسي يطلق على مفهوم التخطيط، مصطلحا خاصا به وهو "التصميم" (١).

التجربة الاشتراكية الدستورية:

أرغمت الدولة التونسية على ضرورة الشروع في التخطيط وبناء رأسمالية الدولة، وتنظيم العلاقات الجديدة بين الدولة والرأسمالية، باعتبارها مرحلة جديدة تشتمل على تغيرات مهمة في البنية الاجتماعية، لقوانين المجتمع، وتخدم بشكل رئيس عملية التراكم الرأسمالي، وتسير في خط التنمية وتعزيز الرأسمال الخاص، في علاقاته العضوية بالسوق الرأسمالية العالمية. وشكل "مؤتمر المصير" المنعقد في مدينة بنزرت لعام ١٩٦٤، منعرجا سياسياً وتاريخياً مهماً في حياة تونس، حين استبدل اسم الحزب وأصبح يسمى منذ ذلك التاريخ "الحزب الاشتراكي الدستوري التونسي" (٢).

فتم إقرار مسألة الاشتراكية الدستورية وبرز أحمد بن صالح (٣) في فضاء السياسة التونسية، فقاد بدوره تجربة التخطيط إلى "الاشتراكية"، التي لم تكن سوى محاولة بناء

(١) توفيق المدني، أزمة البرجوازية وطريق الثورة في تونس، دار الزاوية للنشر و التوزيع، (دمشق، ١٩٣٩)، ص ١٦.

(٢) عمر خالد عباس الجوراني، الحزب الاشتراكي الدستوري ودوره في الحياة السياسية التونسية ١٩٦٤-١٩٨٨، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية التربية جامعة تكريت، (العراق، ٢٠١٩)، ص ٥٣.

(٣) احمد بن صالح: ولد عام ١٩٢٦ في المكنين، وهي قرية ريفية تقع في الساحل، كان ابوه تاجراً من التجار الصغار، درس بن صالح في المعهد الصادقي واكمل دراسته الجامعية في باريس عام ١٩٤٥ واصبح اميناً عاماً لشعبة الحزب الدستوري الجديد هناك ونتيجة لنشاطاته الوطنية نفاه الفرنسيون الى مدينة (بو) بفرنسا، وفي عام ١٩٤٨ عاد الى تونس وعمل بمعهد سوسة الثانوي استاذ للغة العربية، وبين عام ١٩٦١-١٩٦٩ أصبح امينا عاماً للحزب الاشتراكي الدستوري، ثم اتهم بالخيانة العظمى عام ١٩٧٠ وحكم عليه بعشرة اعوام اشغال شاقة. للمزيد ينظر: أحمد بن صالح، تونس والتنمية والمجتمع، حوار

رأسمالية الدولة، وجعل هذا الصعود القوي لأحمد بن صالح، جعله يتولى أربع وزارات دفعةً واحدة (وزارة المالية، وزارة التخطيط، وزارة اقتصاد، ووزارة التعليم)، ويأشر في تطبيق برنامج الخطة العشرية (١٩٦٢-١٩٧١) بوتائر متسارعة، وارتبطت تجربة رأسمالية الدولة ارتباطاً وثيقاً بإزالة البنى القديمة المتشابكة ببقايا العلاقات الإقطاعية وشبه الإقطاعية في الزراعة. غير أن الإصلاح الزراعي الذي اضطلعت بتطبيقه "الاشتراكية الدستورية"، والدولة، لم يكن موجهاً لتصفية ملكية الإقطاعيين، وتأميم الملكيات الكبيرة لكبار المالكين العقاريين و الرأسماليين الزراعيين. وقامت الحركة التعاضدية^(١)، في تونس بتصفية ملكيات الفلاحين الصغار، والتجار، وطبقت الأساليب الإجبارية والإدارية التسلطية لفرض التعاضديات الزراعية والتجارية في الريف، الأمر الذي قاد إلى إلحاق الضرر الكبير بالفلاحين. ونجم عن هذا الوضع، إفقار شديد للفلاحين الصغار والمتوسطين، وشجع الكثير منهم، على ترك عملهم في الزراعة والهجرة الى فرنسا، مع وجود اعداد كبيرة من العاطلين عن العمل في تونس^(٢).

إن تجربة الاشتراكية الدستورية، مهدت الطريق لتطور الرأسمالية في الريف، وشكلت القاعدة المادية لعملية التراكم الرأسمالي لمصلحة البرجوازية التقليدية والبيروقراطية الجديدة. وتشكلت في خضم هذه التجربة "رأسمالية الدولة" شريحة البرجوازية البيروقراطية ذات النزعة الاستبدادية بقيادة محمد الصياح^(٣) المدير السابق للحزب الاشتراكي الدستوري

مارك نرفان، دار الكلمة للنشر، (تونس، ١٩٨٠)، ص ٣٩-٤٠؛ سعد توفيق عزيز البزاز، الحركة العمالية في تونس ١٩٢٤-١٩٥٦ نشأتها ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، دار زهران للطبع والتوزيع والنشر، (عمان، ٢٠٠٩) ص ٦٨.

(١) الحركة التعاضدية: هي حركة انشاء الجمعيات والاتحادات التابعة للدولة والمقصود هنا انشاء جمعيات تعاونية مرتبطة بالدولة التونسية.

(٢) توفيق المدني، المعارضة التونسية نشأتها وتطورها، اتحاد الكتاب العرب، (دمشق، ٢٠٠١)، ص ١١٧.

(٣) محمد الصياح: ولد في مدينة بيوججر في ٣١/كانون الاول/ ١٩٣٣ التحق بالمعهد الصادقي لكنه فصل منه عام ١٩٥١ على خلفية مشاركته في مظاهرة أمام قصر الأمين باي. أكمل بعدها دراسته الثانوية في معهد الذكور بصفاقس وحصل على شهادة الباكالوريا. أتم تعليمه الجامعي في دار المعلمين العليا بتونس المكونة حديثاً وحصل على إجازة في الأدب العربي. نشط الصياح في الشبيبة

والتكنوقراطي الهادي نويرة رئيس الوزراء الاسبق، والمدعومة من قبل رأس المال المحلي، ومن الولايات المتحدة الأمريكية^(١).

تميزت مرحلة حركة التعاضد، بتسلط البيروقراطية، واحتكارها للقرار السياسي الاقتصادي، وممارستها الاستبداد على الجماهير الشعبية الكادحة، من خلال قمع القوى اليسارية، وضرب النقابات أو تعميم الشعب المهنية الدستورية في المصانع والمؤسسات المختلفة، وتنصيب قيادة مساومة ومتناقضة جذريا مع مصالح العمال على رأسها الاتحاد العام التونسي للشغل. وبذلك فقدت هذه التجربة حليفا أساسيا، وهو القوة المنتجة الأساسية في البلاد لدعم التحولات الاقتصادية التي قامت بها رأسمالية الدولة. وكان للأزمة الاقتصادية عام ١٩٦٩ نهاية مرحلة (رأسمالية الدولة التي شهدتها تونس عام ١٩٦٤ واستمرت حتى عام ١٩٦٩، تحت راية "الاشتراكية الدستورية" وتعايش القطاعات الثلاث، بقيادة الجناح البيروقراطي التسييري في الحزب (أحمد بن صالح)، اذ جعلت النظام غير مستقر، داخل الحدود والأهداف التي رسمتها ورفضتها هذه التجربة. لذا تحالف جناح البرجوازية البيروقراطية المتصلب مع جناح البرجوازية التقليدية ذي الميول الليبرالية، الذي يتزعمه أحمد المستري الوزير الاسبق للداخلية والدفاع وحسيب بن عمار وزير الدفاع الاسبق، وكلاهما من أعضاء الديوان السياسي للحزب الحاكم. وقاد هذا الائتلاف حملة تصفية تجربة "رأسمالية الدولة"، وتقديم رائدها أحمد بن صالح للمحاكمة بتهمة الخيانة العظمى^(٢).

الدستورية وفي الاتحاد العام لطلبة تونس الذي تولى أمنته العامة بين ١٩٦٠ و ١٩٦٢ كما كان في شبابه أيضا من المقربين من الحزب الشيوعي التونسي دون الانخراط فيه. توفي في ١٥/أذار/٢٠١٨. للمزيد ينظر: محمد الصياح، الشبكة العالمية للمعلومات، ar.wikipedia.or.

(١)المديني، المعارضة السياسية..، المصدر السابق،ص١١٧.

(٢)المديني، المعارضة السياسية..، المصدر نفسه،،ص١١٨.

موقف الحزب الشيوعي من التجربة الاشتراكية:

واصل الحزب الشيوعي نشاطه السياسي بشكل سري رغم الملاحقة التي كان يتعرض لها اعضاءه وقياداته ، فعلى اثر اعلان الرئيس الحبيب بورقيبة تطبيق تجربة الاشتراكية الدستورية عام ١٩٦٤ تباينت مواقف الشيوعيين من هذه التجربة التي أعلنها النظام التونسي التي نشرتها صحف الحزب، مثل صحيفة إسبور (Espoir) وصحيفة الطريق وبعض الكراسات الشيوعية ، إذ نشر مقال بإمضاء مستعار لمحمد حرمل أحد قيادي الحزب الشيوعي التونسي باللغة الفرنسية نشرته مجلة ديموركرسي نوفال (Demoratie Nouvelle Internaantionale) التي تصدر عن الحزب الشيوعي الفرنسي في عددها الصادر في تشرين الثاني عام ١٩٦٤ ، لاسيما إنه لم يكن المقال الأول بل سبقه عدد من النشرات والمقالات منذ أن بدأ النظام التونسي تبني النظام الاشتراكي ، ونشرت مقالا آخر بإمضاء محمد حرمل جاء بعنوان (الطريقة التونسية ... بين الأسطورة والواقع في عددها الصادر شهر آب ١٩٦٨ التزم كتاب المقالات والدراسات التي أصدرها الشيوعيين التونسيين ، بموقف سياسي موحد في تقييمهم لمجمل التطورات السياسية والاجتماعية ، التي شهدتها تونس خلال عقد الستينيات من القرن الماضي ، فكانت عبارة عن ترجمة الموقف الثابت التزم به معظم الشيوعيين من سياسة الحزب الاشتراكي الدستوري بعد تبني الاشتراكية الدستورية، والتي عرفت بالمساندة النقدية التي رافقت تلك المدة باستثناء دراسة واحدة جاءت مغايرة للخط الشيوعي ، في مقال أصدره مجموعة من الطلبة الشيوعيين مطلع عام ١٩٦٤ ، إذ جاء بأسلوب نقدي حاد رافضاً وصف السياسة الجديدة للنظام التونسي على أنها اشتراكية^(١)، إذ عدوها محاولة من قبل النظام الحاكم في تقوية هيمنته الاقتصادية والسياسية للبرجوازية التونسية الحاكمة ، وجاءت تلك الانتقادات حول الدراسة

(١)وحيدة كحول ، أثر التوجه العلماني على النظام السياسي التونسي في منطقة المغرب العربي - تونس نموذجا ، رسالة ماجستير غير منشورة) ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد الخضر - بسكرة ، (الجزائر ، ٢٠١١) ، ص ١٢٩ .

التي اعدّها أحمد بن صالح في خطته الرباعية لإدارة المرحلة الاشتراكية التي وضعها عام ١٩٦٥ (١) .

تقدم محمد النافع، بطلب شخصي إلى وزارة الداخلية اواخر عام ١٩٦٤ تضمن السماح للحزب الشيوعي اصدار جريدة شهرية باسم حوارات ، إلا أن الطلب ظل معلقا دون أي رد من الجهات المختصة ، وفي الوقت ذاته تقدم بطلب آخر موجه إلى مدير الأمن الوطني الباجي قائد السبسي^(٢)، للسماح للحزب الشيوعي بمزاولة نشاطه السياسي بشكل رسمي ، إلا أنه رفض تسليم الحزب تأييداً باستلام الطلب، على الرغم من ذلك ظلت مطالب الشيوعيين مستمرة ، بهدف الحصول على الموافقات الرسمية لممارسة نشاطهم الحزبي بشكل علني ، إذ وجه محمد النافع رسالة جديدة إلى الحبيب بورقيبة في حزيران ١٩٦٥ ، طالب فيها الأخير بالتراجع عن قراره في حظر نشاط الحزب الشيوعي ، مؤكداً فيها بأن الظروف التي اتخذ فيها قرار الحظر قد زالت وأن الأوان السماح للحزب بممارسة نشاطه السياسي ، وليس من المبرر الاستمرار في حظر نشاطه السياسي الا ان الطلب رفض ايضاً^(٣).

فشل الشيوعيين في الاتفاق مع نظام الرئيس الحبيب بورقيبة للعودة الى ممارسة النشاط السياسي العلني بسبب توجهاته السياسية والاقتصادية لإدارة البلاد في تلك المدة ،

(١)الحمداني، المصدر السابق، ص١٠٢ .

(٢)الباجي قائد السبسي: ولد في مدينة سيدي بوسعيد عام ١٩٢٩، تلقى تعليمه بالمعهد الصادقي ، حصل على شهادة القانون من جامعة السوربون بباريس ، تقلد مناصب عدة بعد الاستقلال فأصبح رئيسا للجنة السياسية والشؤون الخارجية ثم في أيلول ١٩٩٠ ، ورئيسا لمجلس النواب حتى تشرين الأول ١٩٩١، عين سفيراً لتونس في واشنطن عام ١٩٩٩، وزيرا للدفاع عام ١٩٩٩ ودعي في ٢٧ شباط ٢٠١١ إلى رئاسة الحكومة الانتقالية المكلفة بإعداد انتخابات المجلس التأسيسي ، أسس حركة نداء تونس في تموز عام ٢٠١٢، وحصل في الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية على نسبة ٦٨ .٥٥ % من الأصوات ليصبح رئيسا للجمهورية التونسية . للمزيد ينظر : قحطان عدنان عبدالله الدوري، العلاقات المصرية التونسية ١٩٧٠-١٩٨٧، اطروحة دكتوراه غير منشورة ،مقدمة الى كلية التربية للعلوم الانسانية جامعة تكريت،(العراق،٢٠١٧) ، ص ٧٠ .

(٣) الحمداني، المصدر السابق، ص١٠٣ .

مع ذلك تمسك الشيوعيين بخطاباتهم السياسية المعتدلة على الرغم من حظر نشاط حزبهم ، إلا أنهم بقوا ملتزمين في تأييد بعض القرارات التي اتخذها النظام ، لاسيما تأييد سياسة الحكومة التونسية في إجراءاتها في إزالة الأحياء العشوائية على أطراف العاصمة في منطقة مساكن بهدف توسيع التعااضديات ، إذ صرح محمد النافع في مقال نشرته صحيفة لومانتي الناطقة باسم الحزب الشيوعي الفرنسي قائلاً : ((إن الشيوعيين التونسيين يؤيدون حكومة بورقيبة في معركة النمو الكبرى ، وبيتهج الشيوعيون التونسيون للموقف الحازم للرئيس بورقيبة ، ويقفون بكل تصميم إلى جانب القوى الوطنية التقدمية ضد تصرفات العناصر الرجعية)) ، وهذا ما يؤكد مرونة وتأييد الشيوعيين للحزب الاشتراكي الدستوري في خطته الإصلاحية ، وانهم متقربون في وجهات النظر في ما يخص النهج الاشتراكي ، أن الشيوعيين كانوا معتقدين أن السير في تبني النهج الاشتراكي للنظام في تونس يخدم بالنتيجة الخط الفكري للحزب الشيوعي تبني النظام الاشتراكي المعارض ، الذي تعارضه معظم الدول الأوربية التي تتبع انظمتها النظام الرأسمالي في إدارة أمورها^(١).

على الرغم من تلك المرونة التي كانت لدى الشيوعيين ، إلا أنها لم تثني الحبيب بورقيبة عن موقفه الرافض للتعددية الحزبية ، والسماح للشيوعيين بممارسة نشاطهم الحزبي والقانوني ، وهذا ما جعلهم يتقبلون الأمر الواقع ، واضطروهم ذلك الى اللجوء إلى خيار العمل الحزبي السري ، للمحافظة على وجودهم وممارسة نشاطهم كتيار سياسي معارض ، فضلاً عن الالتزام بمسايرة القوانين والتشريعات الحكومية وعدم مخالفتها ، لاسيما صدور قانون الجمعيات الذي اعتمده السلطات التونسية في حظر نشاط الأحزاب المعارضة الأخرى ، وهذا ما دفع بالشيوعيين ممارسة نشاطهم السياسي ، والتعبير عن آرائهم كتيار سياسي وليس كحزب^(٢).

ساند الشيوعيين للنظام السياسي في تونس ، حتى بعد حظر نشاطهم السياسي اخذين بعين الاعتبار الانجازات التي حققها النظام البورقيبي ، والذي عبرت عنه الدراسة

(١) الحمداني، المصدر السابق، ص ١٠٤.

(٢) سارة، المصدر السابق، ص ١٤٣.

التقويمية التي قدمها الحزب الشيوعي منذ عام ١٩٦٤، وهو رافض مبدأ المعارضة الشاملة للنظام ، واصفين معارضتهم بأنها معارضة ديمقراطية بناءة ، وعلنوا مساندتهم لسياسة التخطيط الاقتصادي التي عدوها إيجابية ، على الرغم من معارضتها حتى من داخل الحزب الاشتراكي الدستوري ، والتي عارضت تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، لاسيما مساندتهم قرار الحكومة في اعادة الأراضي الزراعية التي استولى عليها المعمرين الفرنسيين ، فضلا عن مساندة الحكومة في اصلاحاتها في مجالات التعليم والصحة والسكن ، حتى إنهم عدوا الاشتراكية الدستورية بانها استجابة لمتطلبات النمو الاقتصادي وطريقة للتنمية الاكثر واقعية من سابقتها^(١).

وعلى الرغم من الرغبة والحماس الكبيرين الذي أبداه الشيوعيين في سياسة التخطيط الاقتصادي ، إلا إن موقفهم كان مغايراً في جوانب أخرى من الاشتراكية الدستورية ، إذ انتقدوا الأسلوب الذي تعامل فيه الحبيب بورقيبة مع المسألة الديمقراطية، واعتقدوا بأن نظام الحزب الواحد كان موجه ضدهم بالدرجة الأولى ، لاسيما بعد حظر نشاطهم الحزبي وإغلاق الصحف الناطقة باسمهم ، معتقدين بأن تلك الإجراءات كان الهدف منها منع انتشار الافكار الشيوعية بين فئات الشعب التونسي ، فضلا عن التداعيات السلبية لمرحلة الاشتراكية التي طالت الفئات الكادحة في المدن والأرياف^(٢)، وما لحق بها جراء انخفاض الأجور وارتفاع الضرائب وارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية ، التي حققت للبرجوازية الحاكمة ثراءً فاحشاً. شدد الحزب الشيوعي على الحكومة التونسية بضرورة مراجعة ثلاث مسائل عدها شروط أساسية لإنجاز التنمية الاقتصادية وإنجاح تجربة الاشتراكية الدستورية على الشكل التالي:

(١)الحمداني، المصدر، السابق،ص ١٠٤.

(٢)توفيق المدني ، أزمة البرجوازية في طريق الثورة في تونس ، الزاوية للطباعة والنشر والتوزيع ، (دمشق ، ١٩٨٩)، ص ٢٢-٢٣؛ نذير جزماتي ، تاريخ الأحزاب الشيوعية العربية ، رؤية معاصرة ، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع ، (دمشق ، ٢٠١٠)، ص ٣١١.

في المجال السياسي تبني الحزب الشيوعي فكرة الحوار السياسي مع النظام البورقيبي منذ قرار حظر نشاط الحزب الشيوعي عام ١٩٦٣، لاسيما ما جاءت به رسالة الحزب التي وجهها محمد النافع إلى الحبيب بورقيبة شخصية ، وكرر فيها الدعوة إلى فتح حوار مفتوح في باريس عام ١٩٦٥ ، بحضور السفير التونسي محمد المصمودي^(١) الذي نشرت تفاصيله جريدة (إسبوار) الشيوعية الفرنسية ، ولم تتوقف سياسة الحوارات حتى بعد تعرض العناصر الشيوعية في آذار ١٩٦٨ إلى حملة اعتقالات طالت العديد من قياداته ، ومع ذلك استمرت دعوات القيادة الشيوعية للنظام البورقيبي بضرورة تخليه عن قرار حضر نشاط الحزب الشيوعي التونسي ، وعدوا أساس الخلاف ينحصر في اختيار نظام الحزب الواحد ، الذي اعتمده الحبيب بورقيبة في إدارة الدولة التونسية ، واغلاق نوافذ الحوار السياسي مع كل قوى المعارضة^(٢).

اما في المجال الاقتصادي: رأى الحزب الشيوعي ضرورة قيام الدولة بمصادرة أملاك كبار الفلاحين وتوزيعها على الفلاحين الصغار ، و تأميم التجارة الخارجية وعدم التعامل التجاري مع الغرب عامة والولايات المتحدة الأمريكية خاصة^(٣).

واثر تقييم التجربة الاشتراكية الدستورية أصدر الحزب الشيوعي التونسي في العام ١٩٧٥ وثيقة فكرية - سياسية بعنوان ((من أجل سياسة تقدمية وديمقراطية جديدة)) ، قوم

(١) محمد المصمودي ، سياسي ورجل دولة تونسي ، ولد في مدينة المهدية بمنطقة الساحل التونسي في ٢٠ أيار ١٩٢٠ ، درس في المعهد الصادقي بتونس. ثم توجه لمواصلة دراسته في فرنسا ، وفي عام ١٩٤٩ ترأس جماعة فرنسا للحزب الحر الدستوري الجديد، سمي وزير دولة في حكومة الطاهر بن عمار عام ١٩٥٤، تولى عدة مناصب من بينها كتاب الدولة للأخبار فيما بين ٣٠ كانون الأول ١٩٠٨ - ٧ تشرين الأول ١٩٩١ ، عمل سفيراً لبلاده عام ١٩٦٥، تقلد وزارة الخارجية عام ١٩٧٠. للمزيد ينظر :

Michel Camau et Vincent Geisser Habib| Bourguiba. La trace et l'héritage, éd. Karthala,(Paris, 2004), p. 550.

(٢) الحمداني، المصدر السابق، ص ١٠٨.

(٣) كحول، المصدر السابق، ص ١٢٩.

فيها العوامل التي أدت إلى إفشال تجربة السنوات ١٩٦٠ - ١٩٦٩. ومن الجدير بالذكر ان الحزب الشيوعي ساند الجوانب الإيجابية في الستينات، وانتقد سلبياتها وحذر في العام ١٩٦٩ من خطر التراجع وتركيز الاتجاه الرأسمالي، ومواصلة العداء للديمقراطية. وأكد أن تركيز الحزب الواحد وما تبعه من مضايقات وتعطيل للحريات الديمقراطية زاد في ضعف القوى التقدمية، وزاد في تجميد الحركة النقابية والمنظمة الطلابية مما حرم هاتين المنطمتين من مساهمة فعالة في نجاح تجربة التطور التقدمي. ونجم عن كل ذلك تنشيط للنزاعات المعادية للشيوعية التي لا تفيد إلا القوى الرجعية والاستعمار الجديد. فرغم الأخطاء، والنواقص، ورغم العراقيل والتعطيلات، فإن تجربة ١٩٦٠-١٩٦٩ تركت أثراً طيباً من الإنجازات الإيجابية، فقد حاولت أن ترفع سدا يمنع الاستعمار الجديد من التسرب في بلادنا وذلك بالشروع في تشييد اقتصاد مستقل أساسه التصنيع ويعترف خصومه أنفسهم بجهود التنمية على حد تعبيرهم، الذي تم في العشر سنوات الماضية ملاحظين حجم التعديلات وقيمتها ولاسيما في الميادين المنتجة بعد أمد بعيد وإقامة قاعدة صناعية وتنوع نشاطات الاقتصاد الوطني بفضل إحداث مشاريع جديدة، وتوسيع المؤسسات ذات الطابع الاجتماعي والثقافي، كما إن تجربة سنوات ١٩٦٠-١٩٦٩ أفضت إلى توسع الملكية الكبيرة الفلاحية بحمايتها الأراضي التي استرجعتها الدولة من الاقطاعيين، وحصل تقدم محسوس في التشغيل وافتتح باب التعليم والثقافة. هذه كلها مكاسب إيجابية من واجب القوى التقدمية أن تدافع عنها وأن تقاوم المحاولات الرامية إلى ترك المؤسسات المؤممة للخواص أو بيع أراضي الدولة والمساعي الحثيثة التي يقوم بها أنصار التطور الرأسمالي. أما فيما يتعلق بتجربة بن صالح لا سيما من سنة ١٩٦٤، فإن مواقف الشيوعيين التونسيين كانت صحيحة بصفة عامة ويمكن تلخيصها كما يلي: مساندة التجربة التقدمية بحزم، وانتقاد الأخطاء انتقاداً بناءً وصریحاً في الوقت نفسه لتحذير التجربة نفسها من الأخطار التي تحقّق بها^(١).

(١)المديني، المعارضة التونسية...المصدر السابق،ص١١٨-١١٩.

الخاتمة:

تبنى الحزب الشيوعي التونسي فكرة الحوار السياسي مع النظام البورقيبي منذ قرار حظر نشاطه عام ١٩٦٣، لاسيما ما جاءت به رسالة الحزب التي وجهها محمد النافع إلى الحبيب بورقيبة، وكرر الدعوة إلى فتح حوار مفتوح في باريس عام ١٩٦٥، بحضور السفير التونسي محمد المصمودي ولم تتوقف سياسة الحوارات حتى بعد تعرض العناصر الشيوعية في آذار ١٩٦٨ إلى حملة اعتقالات طالت العديد من قياداته، ومع ذلك استمرت دعوات القيادة الشيوعية للنظام البورقيبي بضروة تخليه عن قرار حظر نشاط الحزب الشيوعي التونسي، وعدوه أساس الخلاف ينحصر في اختيار نظام الحزب الواحد، الذي اعتمده الحبيب بورقيبة في إدارة الدولة التونسية، واغلاق نوافذ الحوار السياسي مع كل قوى المعارضة.

Tunisian Communist Party Stance towards the Constitutional Socialist experiment 1964-1970

Asst.Prof.Dr. Saad Tawfiq Aziz Al-Bazzaz

Abstract

The Tunisian Communist Party was established in 1921, as its members were subjected to numerous harassment and arrests by the French occupation authorities. It practiced its activities alongside the national movement until the independence of Tunisia in 1956, whereby the Communist Party supported all the measures of the independent Tunisian government, especially the nationalization of major economic sectors such as transport, electricity, water , And mines, as well as reforms in the agricultural field, such as the dissolution of Aghas and the nationalization of part of the land of the French centenaries. In addition to the positive stances taken by the party from the young Tunisian authority, it criticized the negative appearances that began to emerge after independence, especially the story of the Tunisian bourgeoisie's provocation of the results of the national struggles of the Tunisian people, attempts to dominate and exclusively in power, and the production of policies hostile to popular groups. This was not in isolation from the party's calls to establish democratic traditions in the country in terms of maintaining political pluralism, especially since the Communist Party was the only political force opposing the country at the time, or by participating in democratic life represented in Parliament and municipal elections, the party participated in The founding elections for the House of Representatives since 1956, then participated in the next legislative session in 1959, and in the municipal elections that took place in the country despite the multiple harassment carried out by the authorities against him. The political system in Tunisia has taken an attempt to assassinate President Habib Buraq Yabat Hajjah to stop the party's activity and arrest its members in 1963.